وقائع ندوة فرع الدراسات الدولية

إعداد: أ. م. د. مثنى علي المهداوي

عقد فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ندوة يوم الأربعاء الموافق ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠ تحت عنوان (العلاقات العراقية – الإيرانية بعد ٢٠٠٣)، وأدار الندوة الأستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي. وفي بداية الندوة قدم الأستاذ المساعد الدكتور سعيد رشيد عبد النبي ورقته (أثر قضية شط العرب في العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام ٢٠٠٣) والتي اقترحت بعض الحلول لمشكلة شط العرب بين العراق وإيران لإنهاء التوتر في علاقات البلدين، والإسهام في تعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصلحتيهما ومن هذه المقترحات ما يأتي:-

١ – قبول مبادئ الحل الإسلامي التي تشمل: مبدأ القسمة العادلة، ومبدأ التشاور المسبق وعدم الإضرار، ومبدأ الحق المكتسب.

٢ – تشكيل لجنة فنية ثنائية ذات صلاحية واسعة مهمتها تقرير واقع الحال، وتقدير الحصص المائية، فضلا عن المشاورات، وتبادل المعلومات حول سائر القضايا المتعلقة بحوض النهر.

٣ – توظيف آلية ملائمة من آليات التعامل الدولي مع إشكالية المياه والتي تشمل:-

- آلية تنظيم العلاقات وفقا للمبادئ العامة للقانون الداخلي والقانون الدولي.
- آلية التفاوض.
- آلية الاستعانة بطرف ثالث ذو قدرة فنية ومالية تمكنه من مساعدة أطراف إشكالية المياه على نهر معين لتسويتها.
- آلية التحكيم سعيا إلى التسوية.

٤ – أحياء معاهدة ١٩٣٧ مع الأخذ بنظر الاعتبار تغير الأوضاع، إذ أثبتت السيادة العراقية على شط العرب فيما عدا قسم صغير مقابل مدينة عبادان طوله (٧ كيلومتر) طبقت عليه نظرية "التالوك".

وبعدها عرض الأستاذ المساعد الدكتور جاسم يونس الحريري ورقته (البعد الخليجي في العلاقات العراقية – الإيرانية)، وبين فيها أثر متغيرين لهذا البعد وهما صعود إيران كقوة مؤثرة بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ وخشية دول مجلس التعاون الخليجي من أي انسحاب أمريكي من العراق وهو لازال يتعرض لإعادة ترتيب المشهد السياسي. إذ يمكن أن تنسحب بعض إفرازات التغيير في العراق على الواقع الاجتماعي والسياسي الخليجي، ومن التوصيات التي اقترحت في هذه الورقة لغرض توظيف البعد الخليجي في العلاقات العراقية – الإيرانية بما يحقق الفائدة للجانب العراقي ما يأتي:–

١– ضرورة الاستمرار في التواصل والتشاور مع كل دول مجلس التعاون الخليجي في كل ما يجري داخل المشهد السياسي العراقي، والحرص على إيضاح الصورة في العراق بكل وقائعها الايجابية والسلبية لوصول المعلومة إلى صانع القرار الخليجي بكل شفافية.

٢– استثمار الملفات العالقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران خاصة مع البحرين والإمارات، ودعم القضايا التي تعطي دفعا قويا لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، ليس من باب الإثارة والتحريض على توتير علاقتها معها، بل من باب النصيحة والدعم المعنوي والسياسي والشعبي للملفات التي يمكن أن تحل وفق مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، كقضية الجزر الإماراتية الثلاث، ودعم الاستقرار الداخلي في دول المجلس والتي يمكن أن تسهم إيران فيها.

٣- محاولة التحرك السريع مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الكويت) لحل الملفات العالقة (الحدود، التعويضات) وهذه الخطوة ضرورية لجذب وحلحلة القضايا الشائكة مع إيران.

وشملت ورقة الدكتور غيث سفاح الربيعي (توصيات لتعزيز العلاقات العراقية – الإيرانية) عدة توصيات منها:-

١- الجانب السياسي: أن يكون هناك تنسيق بين القوى السياسية التي ترتبط بعلاقات جيدة مع إيران ومع الحكومة العراقية لاستثمار هذه العلاقات لخدمة المصالح المشتركة وتطوير وتحسين العلاقات بين البلدين طالما أن الجميع يسعى لتحقيق هذا الهدف.

٢- الجانب الأمني: العمل الجاد بالضغط على الأمم المتحدة والدول التي ترتبط بعلاقات طيبة مع العراق ولاسيما الولايات المتحدة والدول الأوربية لاستقبال عناصر (منظمة مجاهدي خلق) ، وبذلك يكون العراق قد أزال إحدى المشكلات التي تسبب التوتر بين البلدين، والتنسيق بين البلدين لحماية الحدود عن طريق تشكيل لجان رقابة مشتركة.

٣- الجانب الاقتصادي: إقامة مشاريع مشتركة، إذ توجد في إيران شركات كثيرة وكبيرة لديها الاستعداد لإقامة مشاريع صناعية في العراق، وقسم منها بدأ بالفعل في إقليم كردستان، وفي قطاع الكهرباء هناك فرص كثيرة للإفادة من الشركات الإيرانية العاملة في هذا القطاع، لاسيما بالنسبة للمناطق العراقية الحدودية مع إيران ويمكن، أن تكون طريقة التسديد للمبالغ المترتبة على العراق بالنفط الخام.

وكانت الورقة الأخيرة للدكتور فايق حسن (العلاقات الاقتصادية العراقية – الإيرانية بين أسس التعاون ومحددات الواقع) وضحت المعوقات المهمة التي تحدد التعاون بين البلدين، ولذلك ينبغي على الطرفين التعامل معها بذكاء للحد من تأثيرها، غير أن

بعض هذه المحددات يصعب تجاوزه لأنه مرتبط بواقع التطور للبلدين وأهم هذه المحددات:-

١- كلا البلدين يعدان من البلدان النامية وعلى الرغم من أهمية التجارة الخارجية بين المجتمعات كونها تمثل منفذا لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية، إلا أنها بنفس الوقت مرآة الاقتصاد لأنها عاكسة لإنتاج القطاعات الأخرى. وإذا كان الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر متخلف فان مرآة التجارة الخارجية تظهر لنا أن الاقتصاد الإيراني ليس أكثر تقدما من الاقتصاد العراقي لذا هو عاجز عن تلبية جزء كبير من احتياجات العراق لإعادة الاعمار.

٢- مشكلات الحدود والآبار النفطية المشتركة وشط العرب، وهي أمور مهمة تلقي بضلالها على صانع القرار العراقي وتحد من توجهات العراق لتوسيع التعاون الاقتصادي مع إيران.

٣- الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تدعم المجاميع المسلحة في العراق، لذا نجد الحكومة العراقية تتعامل بحذر في علاقتها مع إيران آخذة بنظر الاعتبار تحقيق توازن في علاقات العراق الإقليمية.

٤- سعي العراق إلى تحقيق توازن في علاقاته التجارية وعدم الانكشاف بدرجة كبيرة على شركاؤه التجاريين.

وبعد عرض الأوراق المشاركة فتح باب النقاش للحضور، كما قدمت ورقة الأستاذ المساعد الدكتور مثنى علي المهداوي (المشكلات في العلاقات العراقية – الإيرانية بعد٢٠٠٣) كمداخلة وجاء فيها، أن المشكلات بين البلدين تتسم بسمات منها:-

١- إنها في اغلبها مشكلات تاريخية تعود لحقبة سابقة.

٢- إنها مشكلات ذات طابع فني يمكن حلها (مشكلات الحدود، شط العرب، الطائرات) وغيرها، إذ عادة يصعب حل المشكلات ذات الأبعاد السياسية والعقائدية وليست الفنية.

٣- إن المواقف الايجابية والسلبية للقوى السياسية العراقية تجاه العلاقات مع إيران تؤثر على حل هذه المشكلات الفنية، لأن هذه المواقف لا تتعامل بواقعية مع هذه المشكلات.

وقدمت كمداخلة أيضا ورقة المدرس احمد حسين شحيل (موقف إيران من قضية تعويضات الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨))، وبينت التوصيات التي تسهم في تهدئة الأجواء بين البلدين ومنها:-

١- يجب على البرلمان العراقي تشكيل لجنة من الخبراء القانونين والسياسيين لمتابعة هذه المشكلة مع نظرائهم على الجانب الإيراني.

٢- يجب على الأطراف الرئيسة في العراق توزيع الأدوار فيما بينهم بالإفادة من العلاقات الطيبة التي تجمعهم مع الدول الإقليمية من اجل الدفع باتجاه إسقاط جميع المستحقات المالية على العراق سواء كانت تعويضات أو ديون أو قروض مالية، وتشجيعهم على الاستثمار.

٣- يجب على الأحزاب السياسية في العراق أن تكون لها إرادة سياسية وطنية موحدة تجاه الأزمة السياسية التي خلفها النظام السابق في السياسة الخارجية للعراق. ويجب إدراك بان أساس السياسة الإيرانية محكومة بالقضية الأمنية والبحث عن الفرص، ولذلك يجب تبني سياسة سلمية تعتمد الخطاب الإعلامي الهادئ.

وقائع ندوة فرع النظم السياسية والعالم الثالث

إعداد: أ.م.د. نغم محمد صالح

رئيس فرع النظم السياسية والعالم الثالث

ضمن النشاطات والفعاليات العلمية لفروع كلية العلوم السياسية للعام ٢٠١٠/٢٠١١ ولمواكبة كل المستجدات على الساحة السياسية العراقية، عقد فرع النظم السياسية والعالم الثالث يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/١/٥ على قاعة الدكتور جهاد الحسني في الكلية ندوته الفصلية بعنوان (متطلبات النظام الديمقراطي ومحدداته دراسة حالة التجربة العراقية) بحضور عدد من أساتذة كلية العلوم السياسية وطلبة الدراسات العليا والأولية. وقد أدار الندوة الدكتور عامر حسن فياض عميد الكلية، وشارك فيها كل من الأستاذ الدكتور عبد الجبار احمد عبد الله والأستاذ المساعد الدكتور علي دريول محمد والأستاذ المساعد الدكتور حازم علي حمزة. تتلخص ورقة الأستاذ الدكتور عبد الجبار احمد عبد الله الموسومة بـ(مأسسة الديمقراطية) بما يأتي:

تحتاج العلاقات السياسية والنشاطات والممارسات السياسية (التي تحتويها الظاهرة السياسية (إلى تأطير وتحديد مؤسساتي، تكون المؤسسات أهم المحددات الضرورية التي تديم الفعل والعمل السياسي ومنها التحول الديمقراطي، وأشترطنا لوجود المؤسسات، مأسسة السلطة التي غم ضرورتها وأهميتها إلا أنها قد تكون فقط مباني، ولا تنصرف للمعاني والمعاني التي نراها جدا ضرورية هي وجود النخبة الديمقراطية ولتفعيل معادلة أن الديمقراطية لن تعيش بدون وجود ديمقراطي. وصفة الديمقراطي نحتاجها في ثلاث ملفات رئيسية المجتمع والنظام السياسي والدولة. والديمقراطي في حلقة المجتمع سيعنى تفعيل دور القاعدة الاجتماعية في تصويب المسارات الديمقراطية وتعزيزها وبما يوافق النص الدستوري والحقوقي ومقتضيات الواقع، أما الديمقراطي في النظام السياسي (في السلطة) سيعنى بتفعيل دور المحاسبة والرقابة والتمنطق بمنطق الزهد السياسي وترسيخ القواعد والإجراءات السياسية المعمول بها ...وهو سيحول النص الدستوري إلى نص حي وفعال ونص يؤمن لنا سيادة السلطة الخادمة، والديمقراطي في نطاق الدولة هو الكفيل بتأسيس دعائم الدولة القانونية ودولة

القانون بما يؤمن تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوي على المجتمع من دون أي تميز وترسيخ أسس المواطنة..وتأسيسا على ذلك فأن الديمقراطية التي نحتاجها ديمقراطية المواطنة والمواطن الديمقراطي والوحدة الديمقراطية وما قبلها النخبة الديمقراطية التي لا ترفع شعار أن الحكم هو للشعب بل وتعمل على مشروع تعزيز خدمة هذا الشعب بالطريق الذي حدده الشرع أو النواميس والقوانين والدساتير أو الضمير الديمقراطي.

وحملت ورقة الدكتور حازم علي حمزة عنوان (الانتخابات في الإطار الديمقراطي) تتلخص بالنقاط الآتية: إن عملية التحول الديمقراطي في إي نظام سياسي تتطلب جملة من المعطيات التي تفضي إلى تحقيق هدف التحول وإستراتيجية التغير المراد انجازها وهي باختصار:

١. الركون إلى منطق الدولة المؤسساتية القائمة على إعلاء شأن الدستور والقانون في الأداء السياسي الداخلي.

٢. الارتقاء والتوازن في الوقت نفسه بين النخب المجتمعية والقوى السياسية الحاكمة.

٣. أن يكون الصراع بإرادته السياسية مبنيا على أساس التنافس لا على الاقتتال والتهميش والمواراة.

٤. أن يكون معيار التنافس السياسي قائم على أساس أحقية التداول السلمي للسلطة، أي وفق معايير مشروعة ومقرة سلفا بقانون عام أم بقانون أعلى وهو الدستور.

٥. الالتزام بدورية الانتخابات وقدسية مواقيتها المثبتة لاحقا.

٦. الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات، ونقصد هنا حيادية الحكومة القائمة من عدم التدخل في تغير ما، العمل الانتخابي وفق منظورها الحزبي أو ألتحالفي.

٧. حياد المؤسسة الانتخابية ونزاهة عملها وعمل الحكومة القائمة بدءا من وضع سجل الناخبين وتحديث هذا السجل وصولا إلى مرحلة العد والفرز وإعلان النتائج والطعون والنظر فيها والمصادقة على النتائج بشكلها النهائي.

٨. إيجاد قانون انتخابي عادل وفعال في الوقت نفسه. إذ تستند إدارة الانتخابات بشكل رئيسي على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، كذلك فأن النظام الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة . وكذلك فأن النظام الانتخابي يحدد القواعد وينظمها في الإطار الديمقراطي مما يضمن عدالة تحويل الأصوات الانتخابية المجتمعية إلى مقاعد نيابية تضمن الانسجام المجتمعي كثيرا وإسهاما ومشاركة في المشهد السياسي العام.

٩. إشراك المؤسسة القضائية في الآلية الانتخابية عن طريق خضوع العملية الانتخابية برمتها والمشرفين عليها بكل أنواعهم للقضاء، فالمراجعة القضائية تعزز المصداقية الانتخابية والثقافية الأدائية والوظيفية في آن واحد.

ورغم ذلك كله نستطيع أن نقول إن أجمل أداء انتخابي في إطاره الديمقراطي ما هو إلا ذلك الصراع أو التنافس السياسي المدار وفق آليات غير قسرية أو عدوانية بل مدار وفق نمطية سلمية وسلوكية سياسية قابلة بما تفرزه نتائج الانتخابات وفق عقيدة المشاركة السياسية الهادفة. إذن لا يمكن الاعتماد على الأداء الوظيفي للانتخابات بدون الأخذ مسبقا بفرضية بناء المحيط الديمقراطي الذي يعتمد في الانتخابات إلية من آليات كثيرة وعديدة يراد بها إجمالا تحقيق التغير والوصول بالدولة برفع إلى بر الأمان والاستقرار.

وكانت ورقة الدكتور علي دريول محمد بعنوان (قانون الأحزاب السياسية ومستقبل العملية السياسية في العراق، وركزت على ما يأتي:
لا يمكن الحديث عن إي نظام سياسي يأخذ بالآليات الديمقراطية في العمل السياسي بمعزل عن وجود الأحزاب السياسية، فوجود الأحزاب السياسية يعتبر حجر الزاوية في

قيام واستمرار الحياة في النظم الديمقراطية ،ذلك لأن عملية التلازم بين النظم الديمقراطية، والأحزاب السياسية كانت قد مكنت النظم السياسية في الدول ذات الديمقراطيات العريقة من إنتاج أحزاب سياسية فاعلة لعبت دورا في دفع عملية التطور في كل المجالات من جهة وساهمت في إنجاح مهمة النظم السياسية في انجاز الوظائف الموكلة لها. العراق كبير واخذ توا بالآليات الديمقراطية في العمل السياسي في محاولة للوصول إلى ما وصلت إليه هذه النظم السياسية من خلال تجربة وليدة (جنينية) تحتاج هي الأخرى إلى فترة أو فسحة من الزمن لكي تنضج من خلال الخبرة والممارسة بغية ترسيخ ثقافة الديمقراطية لكل المجتمع والنخبة السياسية على حد سواء..لذلك العملية السياسية في العراق أصابها بعض الاختناقات على خلفية جملة من الأسباب والعوامل التي واجهتها هذه العملية السياسية لعل من أهمها غياب قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في العراق. قانون الأحزاب السياسية من حيث المبدأ يجب إن يسن من قبل السلطة التشريعية (البرلمان) لكي يكون المرجعية القانونية التي تأسس عليه عملية تشكيل الأحزاب السياسية وتنظيم عملها وفقآ للاعتبارات التالية:

١. يفترض بالقانون المقترح إن يؤكد على الثوابت التي أشار إليها دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ والذي تأسس عليه جملة مبادئ وأسس تسمح للمواطن حرية تشكيل أحزاب سياسية كجزء من حرياته السياسية التي كفلها الدستور.

٢. لأن العراق لا يزال من دول العالم الثالث ينبغي أن يؤكد قانون الأحزاب السياسية المقترح على بعض الخطوط الحمراء التي تقيد تشكيل أحزاب سياسية تتبنى الهوية الوطنية أساسا لعملها.

٣. عن الأحزاب السياسية التي تتخذ الأساليب الديمقراطية في داخل تنظيماتها الحزبية مثل انتخابات القيادات لها واختيار مرشحيها للوظائف العامة (البرلمان أو الحكومة) وفق الآليات الديمقراطية.

٤. أن تكون هنالك رقابة بموجب القانون المقترح على آلية تمويل الأحزاب السياسية وذلك لتعزيز استقلالية العراق.

س: الأحزاب السياسية في العراق الآن هل تبحث عن انجاز لأنه يصب في مصلحتها؟

وكانت الإجابة على هذا السؤال هي: إن الأحزاب السياسية الحالية هي المستفيد الوحيد من غياب قانون كهذا لان عدم وجود هذا القانون يساهم إلى حد كبير في تحقيق مصالحها خصوصا في موضوع إتباع الآليات الديمقراطية في مسألة تعين أو تسمية القيادات الحزبية ومرشحيها للبرلمان والحكومة وفي موضوع مراقبة التمويل الذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة لهذه الأحزاب والذي تنفقه في مواضع مثل نشاطات الحزب في بغداد والمحافظات ومشروعها هنالك فضلا عن المحلات الدعائية قبيل الانتخابات البرلمانية أو مجال المحافظات .